

خاتمة: إن الشيء الذي يمكن الخروج به من خلال هذه الدراسة هو مجموعة الملاحظات التالية: - أن مركز السلطة التشريعية في المملكة العربية السعودية مركز متميز يراعي في ذلك خصوصية الشعب السعودي الحضارية. - أن السلطة التشريعية في المملكة يتم تعيينها وليس اختيارها عن طريق انتخابات مباشرة سرية، وهو ما يطرح إشكالية هل أن التعيين يعني دائما الاستبداد وهل أن الانتخاب يعني دوما النجاعة. - التحديد الصريح للمرجعية- في ثنايا النظام الأساسي للحكم- التي يجب مراعاتها عند كل عملية تشريع مما يخلق الشرعية والمشروعية لكل نظام ولأئحة. - إشراك أكبر قدر من فئات المجتمع في عملية التطور القانوني في المملكة، مما يخلق نوعا من الأمن القانوني في المجتمع.